



مجلة الدراسات الإيرانية
Journal for Iranian Studies

مجلة الدراسات الإيرانية

دراسات وأبحاث علمية متخصصة

مجلة علمية نصف سنوية محكمة تصدر باللغتين العربية والإنجليزية

السنة الثالثة – العدد التاسع – إبريل 2019

تصدر عن



RASANA
المعهد الدولي للدراسات الإيرانية
International Institute for Iranian Studies

اقتصاد الميليشيات الشيعية الموالية لإيران.. أي تداعيات على الأمن الإقليمي؟

د.حمدي بشير

باحث متخصص في الشؤون الإقليمية

لا تزال ظاهرة الميليشيات الشيعية الموالية لإيران في دول المشرق العربي تجذب اهتمام الباحثين والمتخصصين ومراكز الدراسات ودوائر صنع القرار، غير أن معظم الدراسات السابقة -على اختلاف أدواتها التحليلية- ركزت بصفة خاصة على الجوانب السياسية والأمنية بدرجة كبيرة. لذلك تحاول هذه الدراسة تناول هذه الظاهرة من المنظور الاقتصادي في إطار لا يحدد عن أبعادها السياسية والأمنية. وبما أن اقتصاد الميليشيات هو اقتصاد خفي وملتزم وسري، فيتعدى توفير إحصاءات دقيقة عن حجم إنتاجه وحجم مبيعاته وأرباحه وعائداته، وبالتالي صعوبة تقديره تقديراً دقيقاً. ولكن من الممكن تعرف طبيعة الأنشطة الاقتصادية الشرعية وغير الشرعية لهذه الميليشيات، سواء على المستوى المحلي أو الدولي، إذ يتوافر عديد من التقارير المتخصصة الصادرة عن جهات دولية موثوقة. ويمكن المقارنة بين البيانات المتاحة من مصادر متعددة في استخلاص استنتاجات عامة حول اقتصاد الميليشيات الشيعية، بهدف دراسة تأثير العامل الاقتصادي في حاضر ومستقبل الميليشيات، وتداعياته على الأمن الإقليمي.

تناول عديد من الدراسات بالتحليل ظاهرة الميليشيات المسلّحة الموالية لإيران في المنطقة العربية. غير أن هذه الدراسة تركز بصفة خاصة على الميليشيات الشيعية في المشرق العربي، وينصبّ تركيزها على دراسة تأثير العامل الاقتصادي في تنامي أنشطة هذه الميليشيات خلال الفترة 2011-2018. وتطرح الدراسة عدداً من التساؤلات حول حاضر ومستقبل هذه الميليشيات، وهي: إلى أي مدى تعتمد الميليشيات الشيعية على موارد دائمة وكافية لتغطية تكلفة أنشطتها على الساحتين الداخلية والإقليمية؟ وإلى أي مدى تشكّل سيطرتها على موارد اقتصادية وأنشطة غير شرعية تهديداً للأمن الإقليمي؟ وما المسارات المستقبلية المتوقعة للميليشيات الشيعية في المشرق العربي في ضوء احتمالات توسّع وانكماش نفوذها الاقتصادي؟ وإلى أي مدى يمكن استنتاج بعض النتائج والتدابير التي يجب اتخاذها لمواجهة الأنشطة الاقتصادية غير الشرعية والتعامل مع التهديدات التي تمثلها في المنطقة العربية؟ وسوف تجيب هذه الدراسة عن هذه التساؤلات من خلال أربعة محاور رئيسة على النحو التالي:

أولاً: ظاهرة الميليشيات الشيعية في المشرق العربي

يعود أصل مصطلح "ميليشيا" في الأدبيات السياسية إلى اللغة اللاتينية القديمة (Miles or milit)، ويعني "الرجل المسلّح" أو "المحارب لقاء أجر"، وأشار باحثون إليه ضمن مفردات اللغة الفرنسية (malice)، كمصطلح قديم جداً، معناه بالتحديد: تنظيم مسلّح شبه رسمي أو خاص مدفوع الثمن⁽¹⁾. ويقابله في اللغة العربية مصطلح "التنظيم المسلّح" أو "الجماعة المسلّحة"، وهي قوات غير نظامية تعمل من خلال أسلوب ما يُعرف بـ "حرب العصابات"، على عكس مقاتلي الجيوش النظامية. وتُعرف أيضاً بأنها فرق من المواطنين تُدرّب تدريباً عسكرياً لدعم الجيوش النظامية أو لشنّ حرب أهلية⁽²⁾.

واعتماداً على موسوعات ومعاجم أخرى، بخاصة المعجم اللاتيني الفرنسي لعام 1932 (Quicherater Daveluy) فإن كلمة ميليشيا تعني "عملية قتالية يقوم بها مرتزقة عبر حملة عسكرية"⁽³⁾. وقد أشار قاموس (Encarta Dictionary) إلى تعريف الميليشيات بأنها جيش من الجنود المدنيين ولكنهم يتدربون عسكرياً ويمكنهم أن يخدموا بدوام كامل في أثناء حالات الطوارئ. وفي قاموس أوكسفورد الإنجليزي تُعرّف الميليشيات بأنها "هيئة منظمة من الناس يمكن مقارنتها بقوة عسكرية"⁽⁴⁾. وقد عرف برادلي تاتار (Bradley Tatar) الميليشيات بأنها قوة "قتال" ليس لها ولاء للدولة، على عكس الجيوش أو الشرطة التي تسيطر عليها الحكومة". أما لينين Lenin فعرّف الميليشيا المدنية بأنها منظمة مسلحة ذاتية التصرف. وأطلق تشارلز تيلي (Charles Tilly) عليها

تعريف "الجماعات المناهضة للحكومة التي تحافظ على ممارسة الإرهاب في أراضي قاعدتها"⁽⁵⁾. وفي تعريفات الباحثين المعاصرين يعني مصطلح "ميليشيا" أيضاً أنها "قوة شبه عسكرية تحركها أيديولوجيا دينية أو سياسية، بخاصة تلك التي تتخربط في أنشطة متمردة أو إرهابية في مواجهة جيش نظامي. وهذا التعريف يتفق مع التعريف الأمريكي للمصطلح منذ أوائل التسعينيات من القرن العشرين"⁽⁶⁾.

ويلاحظ تناول الباحثين الظاهرة تحت عناوين مختلفة، مثل "الجيش غير النظامية"، و"الجيش الموازية"، و"الفاعلين من غير الدول"، و"الفاعلين المسلحين من غير الدول"، و"الفصائل المسلحة"، و"الجماعات المسلحة من غير الدول"، و"القوات غير النظامية"، و"القوات شبه العسكرية"، و"التنظيمات المسلحة"... وهي تسميات ومصطلحات مترادفة تصف ظاهرة ليست حديثة النشأة. ولكنهم اختلفوا في وضع تعريف محدد لمصطلح ومفهوم الميليشيات بفعل تأثرهم بانتماءاتهم وميولهم السياسية على حساب المعايير الموضوعية في تناول الظاهرة. لذلك من المفيد ترسيم الحدود المفاهيمية بين مفهوم الميليشيات والمفاهيم الأخرى، فالمرتزقة، وهم محاربون يعرضون خدماتهم مقابل أجر معين، ومنهم "فرق الموت"، هم تنظيمات سرية تمارس القتل العشوائي لتحقيق أهداف سياسية، لكنها قد تكون وحدات صغيرة داخل الميليشيات، كما أن الميليشيات تختلف عن الحركات المتمردة، فالثانية عُرِّفت وفق بعض الدراسات على أنها "جماعات مسلحة معارضة، وقد تكون قوات نظامية منشقة تسعى لإسقاط الحكومة أو الانفصال عن الدولة أو السيطرة على منطقة جغرافية محددة"، في حين نجد أن الميليشيات هي أولاً قوات مدنية، ثانياً قوات غير نظامية، ثالثاً تُعبأ عموماً بشكل طوعي على أساس الهوية المشتركة. غير هذا الاختلاف لا يعنى بالضرورة وجود خطوط فاصلة تماماً، فقد تتحول الميليشيات إلى ميليشيات متمردة تسعى للسيطرة على جزء من إقليم الدولة⁽⁷⁾.

من ثم يمكن تعريف الميليشيات بأنها: "قوات غير نظامية تتشكل بهدف حماية نظام حكم أو نخبة أو جماعة سياسية، قد تعمل على إسقاط نظام حكم أو إقصاء نخبة أو جماعة سياسية عن السلطة، وهذا يعنى أنها قد تكون موالية للدولة أو معارضة لها، وقد تكون ذراعاً سياسية لجماعة سياسية أو تعمل مستقلة"⁽⁸⁾. ووفقاً لهذا التعريف فالميليشيات قد تتشكل على أساس ديني أو قبلي أو قومي، وتوظف الدين/القبيلة/القومية للتعبئة والتجنيد والحشد⁹. والأهم في هذا السياق أن نميز بين نمطين من الميليشيات، هما الميليشيات الموالية للنظام الحاكم التي تعمل على حماية النظام من

السقوط كالحال في العراق، والميليشيات المعارضة التي قد تعمل على إسقاط وتغيير نظام الحكم أو الضغط من أجل توسيع مشاركتها وحصتها السياسية والاقتصادية في الدولة، ومثال ذلك الميليشيات في لبنان واليمن.

ويعود الباحثون بالجزور التاريخية لظاهرة الميليشيات إلى عهد الإمبراطورية الرومانية، فقد شكّل الأباطرة ما يُعرف بالميليشيات الحارسة لحماية الإمبراطور، وكانت هذه القوات غير النظامية قادرة على التأثير في عملية تغيير وتنصيب الأباطرة، ثم أعادت الظاهرة إنتاج نفسها في التاريخ الحديث، بخاصة في الدول التي تفتقر إلى وجود مؤسسات سياسية قادرة على إدارة شؤونها⁽¹⁰⁾. ونجد أن بعض الباحثين عاد بأصل ظاهرة الميليشيات إلى ما قبل ظهور الدولة الوطنية بشكلها الحالي، إذ بدأ نظام الميليشيات مع بداية نشأة المستعمرات الأمريكية. وفي التقاليد الإنجليزية القديمة كانت الدولة تعتمد على تعبئة الميليشيا المدنية للخدمة العسكرية⁽¹¹⁾، وقد ظهرت ميليشيات المقاومة في دول مثل فرنسا، خلال الاحتلال الألماني في الحرب العالمية الثانية، والنمسا بعد الحرب العالمية الأولى، وإيطاليا خلال فترة ما بين الحربين العالميتين، والاتحاد السوفييتي إبان الثورة البلشفية، وفي النظم الثورية التي أنشأت الميليشيات لكونها تخشى ردّ فعل الثورات⁽¹²⁾. ويلاحظ تراجع عنف الميليشيات في جنوب شرق آسيا بنهاية حقبة الخمير الحمر في كمبوديا، ولم يتبقّ إلا قليل في الفلبين وما حولها. وتراجع واستتبّ الموقف بنسبة كبيرة غرباً في أمريكا اللاتينية، بعد مرحلة الكفاح الوطني برمزيه (تشي غيفارا وسيمون بوليفار)، وكذلك في أمريكا الوسطى بعد انتهاء العداء الأمريكي في كل من نيكاراغوا وبنما. أما في العالم العربي ومحيطه الجغرافي فتوجد بدرجات متفاوتة في كل من تركيا وإيران وإريتريا وجنوب السودان، وفي دول غير عربية مثل أفغانستان وباكستان شرقاً، وفي نيجيريا ومالي والنيجر غرباً⁽¹³⁾.

غير أننا بصدد إعادة إنتاج للظاهرة في منطقة المشرق العربي، ولعبت عوامل داخلية وإقليمية ودولية دوراً هاماً في نشأة هذه الميليشيات الشيعية، من أهمها: أزمة بناء الدولة التي تعاني من الانقسامات الطائفية⁽¹⁴⁾، وانهيار الجيوش النظامية أو ضعف قدراتها، والتدخلات الإقليمية بخاصة من جانب إيران التي تسعى لخلق كيانات شيعية موالية لسياستها منذ الثورة الإيرانية⁽¹⁵⁾، والصراع على الموارد الاقتصادية، لا سيما عندما ترتبط الهوية بمزايا واضحة في توزيع هذه الموارد.

ثانياً: اقتصاد الميليشيات الشيعية في دول المشرق العربي

يندرج مصطلح "اقتصاد الميليشيات" ضمن ما يُطلق عليه الاقتصاديون "اقتصاد الظل" أو "الاقتصاد الخفي"، ذلك لأنه يتمثل في أنشطة غير شرعية تديرها الميليشيات خارج

الإطار الرسمي، لذلك فهو أيضاً "اقتصاد غير نظامي" و"اقتصاد مُواز" و"اقتصاد غير رسمي" في مقابل اقتصاد الدولة الذي يعمل وفق قواعد وأطر تنظيمية وقانونية¹⁶. وفي هذا الإطار يمكن تعريف اقتصاد الميليشيات الشيعية بأنه "كل نشاط اقتصادي يُدرّ دخلاً أو إيراداً أو ربحاً، سواء كان بشكل منظم أو غير منظم، شرعي أو غير شرعي، ويشمل فرض الضرائب غير القانونية والتجارة غير الشرعية مثل تجارة المخدرات وتهريب السلع مثل الألماس والمنتجات النفطية، وبيع السلع في السوق السوداء بأسعار أقل من أسعارها الحقيقية في السوق الحقيقية، وغير ذلك من الأنشطة غير القانونية".

وقد حاول عدد من الباحثين دراسة تأثير العامل الاقتصادي على ممارسات الميليشيات، من أمثال بول كولبير (Paul Collier) وإندرا دي سويسا (Indra de Soysa) في دراسة لهما بعنوان (Doing Well out of War: An Economic Perspective) ضمن كتاب محرّر تحت عنوان "الجشع والجور - (Greed and Grievance)، استخدمتا فيها طرائق إحصائية كمية في محاولتهما الكشف عن تأثير الجشع والجور على النزاع العنيف، وقد أشارت النتائج إلى أهمية المتغيرات ذات العلاقة بالجشع على المتغيرات ذات الصلة بالجور، وأن الانقسامات الدينية الصارخة والكراهيات القديمة وغيرها من العوامل ذات الصلة بوجود مظالم لا تفسّر اشتعال النزاعات، بل تعمل على تمويه الأجناس الاقتصادية لدى من يُسمّون مقاولي العنف، وتزداد الجريمة وتكون سيطرة قلة من الفاعلين على الأسواق واحتكارها أسهل، وتتفاقم بصورة ملحوظة ضراوة الصراع من أجل الربح. لذلك ميّز كولبير بين أربع فئات متنوعة بوضوح: أصحاب الأعمال، والتجار، والمتمردين، والمجرمين. وقد توّصل إلى نتائج، من أهمها أن السلام يتحقق عندما تكون الفئات صاحبة المصلحة فيه أوسع نفوذاً وأقوى سياسياً من الفئات التي لديها مصلحة في استمرار الحرب⁽¹⁷⁾.

ويجد هذا الطرح صدها في المشرق العربي، فقد فقدت الدولة الوطنية خلال الحروب الأهلية سلطتها الرئيسية، أي الجيش، الذي انقسم وتجزّأ أو حُيّد أثره كجهاز للسلطة المركزية مع المحافظة الشكلية على ما يمكن الحفاظ عليه. وفي ظل ضعف الدولة الوطنية وضمور حضورها الميداني، تقدمت الغنائمية الميليشياوية في شكل استحواذ أو هيمنة جغرافية على مناطق وطوائف، وساد منطق الغنيمة الحربية: الخوة، الإتاوات، السيطرة المباشرة، القتل، التطهير السياسي والطائفي، وغيرها⁽¹⁸⁾. وأسفرت الحروب الأهلية في لبنان واليمن والعراق وسوريا عن تشكل غنائمية ميليشياوية، تقوم على تجزئة المجال الجغرافي والسياسي، وعلى استحواذ ميليشياوي على أجزاء من الأرض والدولة

والمؤسسات والأجهزة. وتميزت الغنائمية الميليشياوية بتجزئة البلد حصصاً، عن طريق استخدام القوة والعنف في الاستحواذ على الريع الاقتصادي والسياسي⁽¹⁹⁾.

وكان للشروع في التأسيس لعملية سياسية قائمة على صيغة المحاصصة الطائفية في لبنان منذ الاستقلال، وفي العراق بعد الاحتلال الأمريكي 2003، تأثير كبير في سيادة الممارسات الغنائمية على المستويين السياسي والاقتصادي⁽²⁰⁾. وتؤكد هذه الممارسات الواقعية وجهاة الأطروحات النظرية التي حاولت أن تقدم تفسيراً ومقاربة اقتصادية لظاهرة الميليشيات، فقد وجد دونالد هوريتز (Donald Horowitz) في دراسة هامة تحت عنوان "المجموعات الإثنية في الصراع (Ethnic Groups in Conflicts)"، نُشرت عام 1985 في دار نشر جامعة كاليفورنيا (University of California Press)، أن توسيع شبكات القرابة بطرق مختلفة يجعل الجماعة أكثر فاعلية، ويخفض تكاليف عقد الصفقات بما يساعد على إنشاء تنظيم سياسي طائفي. لذلك تقدّم نظرية تكاليف عقد الصفقات تفسيراً للحوافز الاقتصادية لدى الميليشيات الشيعية المنخرطة في صراعات ونزاعات طائفية في المشرق العربي⁽²¹⁾.

فالمنطق الذي يحكم ممارسات هذه الميليشيات هو منطق الصفقات والمقايضات التي تقتضي اقتسام الغنائم، التي تستدعي الاستمرار في الحرب والقتال من أجل السيطرة على مزيد منها، ووفقاً لهذا المنطق يسود منطق الصفقات المتبادلة بين الميليشيات وأعضائها، إذ تقدّم هذه الميليشيات خدماتها الاجتماعية ومساعداتها المالية ورواتبها مقابل التعبئة السياسية والتجنيد العسكري في صفوفها، والقتال معها في الداخل والخارج. ويدين الفرد المقاتل بالولاء مقابل ما يحصل عليه من موارد من هذه الميليشيات في حين تتدنّى قيمة الصفقات إلى الصفر بين الدولة الوطنية والفرد في ظل ما تعانيه الدولة من أوضاع اقتصادية صعبة تعجز معها عن توفير الخدمات الاجتماعية للمواطن، ومن ثم تستثمر هذه الميليشيات في هذا المناخ والسياس لتحل محل الدولة⁽²²⁾.

لقد خلصت إحدى الدراسات إلى أن الميليشيات هي تنظيمات إنتاجية تستخدم عوامل الإنتاج التقليدية في نشاطها غير المشروع⁽²³⁾، فالميليشيات تدرك أهمية السيطرة على الموارد الاقتصادية والثروة في تعزيز نفوذها، لذلك فهي تنتهج استراتيجية توسعية ونفعية في علاقاتها مع الآخر، خصماً كان أو حليفاً أو عضواً منخرطاً في صفوفها. فالدولة بالنسبة إلى هذه الميليشيات تصبح غنيمة/صفقة، وتتنافس من أجل السيطرة على ثروتها، واستقطاع أكبر جزء ممكن من إقليمها، بمختلف الوسائل، بالاستيلاء أو

بشراء الأراضي، أو بالهجرة والإقامة في العاصمة وفي المدن الكبرى. وتقدم حالة ميليشيا الحوثي نموذجاً لميليشيا تستغل مناخ الحرب الأهلية في اليمن في السيطرة على أكبر قدر من الموارد. أمّا ميليشيا الحشد الشعبي فلا تكتفي بمخصّصات الحكومة العراقية لسدّ احتياجاتها، مما يدفعها إلى الانخراط في مزيد من الأنشطة غير الشرعية مثل تجارة المخدرات وتهريب النفط إلى الخارج وغير ذلك، فيما يطرح نموذج ميليشيا حزب الله نموذجاً لميليشيا استطاعت توسيع نفوذها الاقتصادي إلى أبعد حدّ ممكن، فاستغلت حالة عدم الاستقرار في لبنان، وعدم الاستقرار في سياقات وبيئات خارجية للاستثمار، في تجارتها غير الشرعية وتأمين مصادر بديلة للدعم الإيراني غير المستقر، فعملت على تعبئة مجتمعات الشتات وتأمين خطوط إمداد خارجية موظفة الخطاب الديني والطائفي في جمع التبرعات وأموال الخمس.

جدير بالانتباه أن هذه الميليشيات تعتمد على فتاوى دينية تشرعن وتبرّر أنشطتها الاقتصادية غير الشرعية، ففي العراق شجّع مقتدى الصدر هذا عندما أصدر فتوى في مايو 2003 قال فيها إن "للصوص يمكنهم التمسك بما استولوا عليه طالما قدّموا تبرّعاً بخمس قيمته إلى مكتب التيار الصدري المحلي"⁽²⁴⁾، ففقدت الحرب نفسها وسيلة هامة للحصول على الموارد، لهذا تعمل الميليشيات على إطالة أمد الحروب إلى أقصى مدى زمني ممكن، أي عند الحدّ الذي ترتفع عنده التكلفة الاقتصادية أو السياسية أو البشرية لدرجة لا تكفي معها الموارد الحالية لتغطيته أو تعويضه. وتظلّ ممارسات القتل والتطهير العرقي والإبادة الجماعية هي ممارسات أكثر ربحية لأن النتيجة هي السيطرة على مزيد من الموارد والأموال التي يتركها هولاء الضحايا، وهي وفق الفتاوى الدينية غنائم حرب. لذلك كانت الحروب الأهلية مناهجاً ملائمةً للميليشيات الشيعية لتحقيق الأرباح، من خلال سيطرتهم السياسية والعسكرية على الأنشطة الاقتصادية. وقد أسفرت عمليات القتال اللبناني في شوارع المدن اللبنانية بين الميليشيات، خلال الفترة من 1975 إلى 1990 عن نهب نحو 5-7 مليارات دولار، ناهيك عن عمليات سرقة السيارات التي أصبحت تجارة مربحة في حدّ ذاتها طوال الحرب. وفقاً لملفات الشرطة اللبنانية، سُرقَ نحو 1945 سيارة، معظمها في بيروت، خلال ثمانية أشهر في العام 1985⁽²⁵⁾. وخلال فترة الحرب تضاعفت زراعة المخدرات فطغت على أكثر من 40% من المساحة الصالحة للزراعة في وادي البقاع الذي يهيمن عليه الشيعة. وظلّت حتى وقتنا الحاضر نشاطاً اقتصادياً مربحاً جداً، ويخصّص له عديد من المزارع، مما يحقق قدرًا كبيراً من الأرباح. وتُدِرّ المواني التي تسيطر عليها الميليشيات مبالغ كبيرة من المال. وفي هذا المناخ فرضت الميليشيات اللبنانية الرسوم غير القانونية على المركبات والبضائع، وضرائب على

الحيازات الزراعية، والشركات التجارية والصناعية، والمهن الحرة⁽²⁶⁾.

وهذا لا يختلف عن الحال في العراق، فقد أصبح تهريب النفط منذ عام 2003 حتى وقتنا الحاضر، من أهم أنشطة ومداخل الميليشيات العراقية⁽²⁷⁾، والأهم من ذلك أن العنف ارتبط بشكل أساسي بالمعارك على النفط⁽²⁸⁾. وفي الواقع كانت الأرباح هائلة، وكانت كل ميليشيا مستعدة لاستخدام العنف لتعزيز سيطرتها، وكانوا يتصرفون مثل "العصابات الإجرامية فلا توجد أي قيود على العنف أو سرقة وتهريب النفط"⁽²⁹⁾. ليس ذلك فحسب، فقد فرضت الميليشيات العراقية رسوم الحماية على الشاحنات في عدد من نقاط التفتيش، وكان عناصر الميليشيات في نقاط التفتيش يحصلون على مبلغ يتراوح بين 80 ألفاً و100 ألف دولار في اليوم⁽³⁰⁾. وغالباً ما لجأت الميليشيات إلى الابتزاز المالي، إذ طلبت الميليشيات من أصحاب المتاجر الصغيرة في السوق دفع مقابل ماليّ نظير الحماية. وحققت الميليشيات أموالاً طائلة من جمع الضرائب على التجارة وإعادة الإعمار وتهريب النفط⁽³¹⁾، بل مارست الميليشيات العنف من أجل مصادرة ممتلكات الطائفة السنية، وقد أشار بعض التقارير، على سبيل المثال، إلى طرد الميليشيات الشيعية السُّنة من منازلهم، بهدف السيطرة عليها، وعلى الرغم من أنهم سمحوا أحياناً للشيعية المشردين باللجوء إلى هذه المنازل، فقد باعوا أيضاً أو أجروا المنازل للحصول على الأموال. وكان العنف والتطهير الطائفي غالباً له دافع اقتصادي. كان تفجير سيارة مفخخة في حيّ في بغداد نشاطاً اقتصادياً يستهدف تدمير سجلات الملكية في مديرية الممتلكات المحلية في محاولة لإضعاف مطالبات النازحين من المنطقة والاستيلاء على ممتلكاتهم وإعادة بيعها. حتى في مخيمات اللاجئين، بعد أن وجدت المنظمات غير الحكومية صعوبة في توفير إمدادات ثابتة من مياه الشرب، كان المشردون عرضة للابتزاز المالي من الميليشيات الذين جلبوا مياه الشرب التي تشتد الحاجة إليها، لكنهم في المقابل طلبوا أموالاً. نتيجة لذلك لم يكن لدى المواطنين خيار سوى دفع المقابل المادي "للحماية". من ثم عززت عائدات العنف ورسوم الحماية ومبيعات العقارات والإيجارات المصادرة، مداخل وموارد وأرباح الميليشيات الشيعية في العراق⁽³²⁾.

أما في اليمن فقد أتاحت الحرب المستمرة مع الحكومة المركزية فرصاً ملائمة للميليشيات الحوثية لاستكشاف مصادر دخل وتمويل لدعم جهود الحرب ولتأمين تحالفاتها القبلية، فسعت للسيطرة على موارد الدولة وإمدادات النفط والوقود ونظم توزيعها، وفرض الضرائب غير القانونية منذ سيطرتهم على العاصمة صنعاء 2014.

ويرى بعض الباحثين أن الحوثيين منذ بداية ظهورهم في صعدة انشغلوا بالجباية وجمع الزكاة من المواطنين بدلاً عن الدولة. ورغم وجود موارد اقتصادية ممتازة في صعدة مثل الزراعة والحرف وتجارة المواشي، فإن الحوثيين لم يفكروا قط في الانخراط في أي نشاط اقتصادي منتج لتمويل نشاطاتهم. ومع دخولهم صنعاء انتقل اقتصاد الحوثيين من "الجباية" إلى "الغنيمة"⁽³³⁾.

ثالثاً: تأثير اقتصاد الميليشيات على الأمن الإقليمي

تكمن خطورة توسع اقتصاد الميليشيات في تهديد الاستقرار السياسي والاقتصادي في الدول العربية، لأن الممارسات الميليشيوية لتغطية تكلفة تدخلاتها العسكرية تؤدي إلى الاستنزاف الاقتصادي للموارد العربية، وإنهاك قدرات الجيوش والأجهزة الأمنية، والتهديد المستمر لمصالح الدول ورعاياها ومؤسساتها ومنشآتها، وإيجاد حالة مستمرة من التوتر والتهديد المستمر بالمواجهة المباشرة والحرب الإقليمية، كما أن هذه الميليشيات تعتمد على ممارسة العنف والحروب للحصول على الموارد لتغطية أنشطتها الاجتماعية والسياسية، ومن ثم فإن اقتصاد الميليشيات الشيعية يرتبط بالحروب غير النظامية أو ما يُعرف في الأدبيات والدراسات الأمنية بمصطلح "الحرب الهجينة" أو "الحرب اللامتماثلة" أو "الحرب بالوكالة"، فهي حروب غير متكافئة بين دول وميليشيات⁽³⁴⁾، بما يجعلها من أهم أدوات الهدم للدول العربية من الداخل⁽³⁵⁾. وبما يدعو إلى القول إن الدول العربية تخوض حرباً غير نظامية، وبات من الصعب عليها تجنب الاشتباك أو الانخراط فيها⁽³⁶⁾. وغدت التهديدات اللامتماثلة من أكثر التهديدات واقعية لأمن الخليج، وفي هذا الخصوص يُشار إلى دور الميليشيات في زرع خلايا التجسس وشبكات التجار والشركات المالية ومؤسسات الأعمال. ويندرج ضمن هذه التهديدات اللامتماثلة أيضاً الهجوم على البنى التحتية والمنشآت الاقتصادية والنفطية، لذلك تواجه دول مجلس التعاون الخليجي مشكلات أمنية بسبب موقع منشآت الطاقة وتحلية المياه على ساحل الخليج أو بالقرب منه، وهذا يزيد درجة انكشافها للتهديدات الإيرانية الداعمة لنفوذ هذه الميليشيات⁽³⁷⁾.

وتكمن خطورة العامل الاقتصادي في أن الحروب تثير شهية الميليشيات للسيطرة على أكبر قدر من الموارد، ومن ثم غالباً ما تؤدي الحوافز الاقتصادية لدى الميليشيات إلى إطالة أمد النزعات الإقليمية، وتحمل الدول المنخرطة فيها تكلفة اقتصادية باهظة مما يزيد استنزاف مواردها التي كان ينبغي أن توجه للاستثمار في مشروعات تنموية، إذ تتحمل بعض الدول العربية تكلفة متزايدة في الإنفاق على العمل الأمني والعسكري

لمواجهة هذه الميليشيات، وكان من الممكن توجيه هذه الأموال والموارد لخدمة مشاريع تنموية واقتصادية في الداخل أو حتى في المنطقة. وجدير بالانتباه أيضاً أن هذه الميليشيات تستنزف موارد الدول الإقليمية في جمع التبرعات وزكاة الخمس وغيرها من الأموال وعائدات استثماراتها والموارد التي تسيطر عليها، من أجل الإنفاق على الحروب الأهلية أو الإقليمية، في حين تحرم المواطنين أو حتى المتبرعين بها من فرص استثمارها في مشروعات تنموية تعود بالنفع على الدول ومواطنيها. من ثمَّ فهي تستنزف موارد الدول مرتين، المرة الأولى في جمع الأموال وتوجيهها لخدمة العمليات العسكرية لا التنموية، والمرة الثانية في استثمار هذه الأموال في أنشطة سرية تستهدف أمن الدول ومواطنيها ومصالحها ومؤسساتها الاقتصادية وغير الاقتصادية، ومن ثمَّ فهي تشكل تهديداً للأمن الاقتصادي والعسكري والسياسي.

تجدر الإشارة إلى أن اقتصاد الميليشيات الشيعية يرتبط بتهديدات أشدَّ ضراوة، فهذه الموارد وهذه الأنشطة غير الشرعية لتلك الميليشيات لا تزال تُستثمر في تمويل الإرهاب وتمويل العمليات العسكرية والإنفاق على التدريب والتسليح ودفع رواتب المرتزقة والمجندين في صفوف هذه الميليشيات وقادتها، وكذلك الإنفاق على الحملات الدعائية والإعلامية والأنشطة التعليمية التي تستهدف التجنيد والتأثير الفكري والأيدولوجي وبناء الشرعية لهذه الميليشيات في مناطقها أو حتى في الخارج. وعلى أي حال لم تُعدَّ السيادة الوطنية في ظلِّ تنامي أنشطة الميليشيات المسلَّحة تحظى بأهمية وقدسية خاصَّة، إذ بات بعض القوى الإقليمية والدولية يدعم هذه الميليشيات على نحو ساهم في تحويل مسارات الصراعات المسلَّحة في الإقليم من النطاقات الداخلية إلى الأبعاد الإقليمية الممتدة⁽³⁸⁾.

ولعل من أهم التهديدات التي تواجه الدول العربية، بخاصة دولة البحرين والكويت، عودة المقاتلين الشيعة في صفوف الميليشيات الشيعية في الخارج، سواء في العراق أو في سوريا⁽³⁹⁾. والخطورة التي يمثلها هؤلاء المقاتلون الشيعة البحرينيون والكويتيون على أوطانهم تكمن في أن هؤلاء المقاتلين من المحتمل أن يكشفوا عن خبرتهم القتالية التي يجب استخدامها ضدَّ الحكومات.

رابعاً: المسارات المستقبلية للميليشيات الشيعية ودورها الإقليمي

تؤثِّر عوامل دولية وإقليمية وداخلية على مستقبل الميليشيات ودورها الإقليمي، إذ يُلاحظ أن الموقف الدولي من الميليشيات الشيعية لا يزال موقفاً متردداً وانتقائياً يتعامل مع كل حالة وفق أولويات المصلحة الخاصة، لا وُقفاً للاعتبارات الأمنية والحفاظ على السلم

والأمن الدوليين. ورغم صدور عديد من القرارات الدولية من خلال مجلس الأمن، التي تنصّ على نزع سلاح ميليشيا حزب الله، فلا يزال المجتمع الدولي غير قادر على اتخاذ إجراءات حازمة وفعّالة في نزع سلاحه⁽⁴⁰⁾. ومن ناحية أخرى ركزت الجهود الدولية على فرض عقوبات دولية على الميليشيات الشيعية، لا سيما حزب الله اللبناني ومؤسساته التابعة، ولكنها كانت مترددة أحياناً في تشديد هذه العقوبات بسبب اهتمامها بالوصول إلى اتفاق مع إيران حول برنامجها النووي مما جعلها تتغاضى أحياناً عن نشاط حزب الله اللبناني داخل أراضيها⁽⁴¹⁾، كما أن سياسة الولايات المتحدة تجاه حزب الله ليست هي نفسها تجاه الميليشيات الشيعية في العراق واليمن، لأن الولايات المتحدة تتعامل مع هذه الميليشيات وفق أولويات مصالحها في كل دولة. أما موقف الاتحاد الأوروبي فلا يزال متردداً رغم الهجمات الإرهابية لميليشيا الحزب في أوروبا⁽⁴²⁾. لذلك فإن تصنيف الاتحاد الأوروبي لميليشيا حزب الله كمنظمة إرهابية يُعدّ أمراً حيويّاً، لأن تردّد الاتحاد الأوروبي في ذلك سيزيد النفوذ الاقتصادي للحزب الذي يمثل تهديداً للأمن الأوروبي⁽⁴³⁾.

في الوقت نفسه يعكس الموقف الإقليمي حالة التنافس والصراع، خصوصاً بين إيران والدول العربية، ويعكس اختلاف المنظور الإيراني عن المنظور العربي لمفهوم الأمن الإقليمي، فضلاً عن الموقف الحيادي لبعض الدول العربية والتزامها الحياد تجاه الصراع الإيراني-الخليجي في المنطقة. ومع ذلك لا يزال أمل في دور عربي حازم تجاه الممارسات الإيرانية عبر التحالف العربي، الذي بات يعبر عن موقف عربي موحد تجاه الخروقات الإيرانية⁽⁴⁴⁾. وبالنسبة إلى العامل الداخلي والوطني، بخاصة أزمة الدولة الوطنية في لبنان واليمن والعراق، فلا تزال تمثل تحدياً كبيراً للأمن الإقليمي، لأنها تمثل فرصة سياسية ومناخاً ملائماً لتزايد أنشطة الميليشيات الشيعية. غير أن عامل آخر يرتبط بمدى قدرة هذه الميليشيات نفسها على الاستمرار في مواجهة العقوبات المفروضة على اقتصادها، سواء من جانب بعض الدول الغربية أو بعض الدول العربية، لأن نجاح هذه الميليشيات في الحفاظ على قدراتها الاقتصادية سوف يضمن لها مقومات الاستمرار في المستقبل، والعكس بالعكس، ففى لبنان يعاني حزب الله من العقوبات المفروضة على نشاطه الاقتصادي⁽⁴⁵⁾، إذ أغلقت البنوك اللبنانية حسابات الأفراد والمؤسسات التابعة له التزاماً بالقانون الأمريكي، كما أن الحروب الأهلية والإقليمية استنزفت هذه الميليشيات اقتصادياً وانهكتها عسكرياً وبشرياً، مما جعل بعضها فريسة سهلة للضربات العسكرية الإسرائيلية التي انهالت عليها مؤخراً في سوريا، والتي تزايدت عقب إعلان انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي في مايو 2018. من ثم يمكن من خلال تقييم الموقف الاقتصادي والسياسي والعسكري لهذه الميليشيات،

أن نحدد ثلاثة سيناريوهات رئيسية: الأول: التمدد الإقليمي للميليشيات الشيعية وتنامي نفوذها الاقتصادي. الثاني: تراجع دور الميليشيات وانحسار نفوذها الاقتصادي. الثالث: الميليشيات المتمردة والمافيا الاقتصادية.

السيناريو الأول: التمدد الإقليمي للميليشيات الشيعية وتنامي نفوذها الاقتصادي: ويقوم على تصوّر مفاده أن هذه الميليشيات لا تزال تمتلك وتسيطر على ما يكفي احتياجاتها من الموارد التي تمكنها، ليس فقط من مواصلة القتال في الساحات الداخلية وإنما من التمدد في الساحة الإقليمية، وأن بإمكانها التخفي والبحث عن مصادر بديلة أو التحول إلى مناطق أخرى وتغيير أسماء شركاتها بما يسمح لها بتجاوز هذه العقوبات والمحافظة على مصادر دائمة لنشاطها. كذلك يرى المؤيدون لهذا السيناريو أن هذه الميليشيات استطاعت أن تعزز وجودها السياسي داخل مؤسسات الدولة، بل وابتلاع أجهزة الدولة المختلفة، وعززت سيطرتها العسكرية والاقتصادية مستفيدة من ضعف القوى المنافسة، وتهالك قدرات الدولة وضعف مؤسساتها⁽⁴⁶⁾. ويستندون إلى نتائج الانتخابات التشريعية في لبنان والعراق (مايو 2018)، التي أسفرت عن فوز كبير للأحزاب الشيعية والأذرع السياسية للميليشيات.

السيناريو الثاني: تراجع دور الميليشيات وانحسار نفوذها الاقتصادي: ويقوم على تصوّر مفاده أن هذه الميليشيات تواجه مأزقاً اقتصادياً بسبب استنزاف مواردها ومعداتها العسكرية والخسائر البشرية والتكلفة المرتفعة للاستمرار في الحروب الإقليمية، بخاصة بعد العقوبات الدولية المفروضة على كياناتها ومؤسساتها الاقتصادية في الداخل والخارج. وفي ظل هذه الأوضاع فإن دورها الإقليمي سوف يتراجع بفعل انحسار نفوذها الاقتصادي في الداخل والخارج. ومع تزايد التنسيق الدولي والإقليمي لمحاربة تجارتها غير الشرعية في المخدرات وغسل الأموال وتجارة وتهريب الأسلحة في أمريكا اللاتينية وأوروبا وإفريقيا وأمريكا الشمالية. وهذا الحصار الاقتصادي والضربات الاقتصادية التي تتلقاها في الخارج من شأنها أن تحجّم نشاطها ونفوذها الاقتصادي.

السيناريو الثالث: الميليشيات المتمردة والمافيا الاقتصادية: ويقوم على تصور مفاده أن تستمر هذه الميليشيات في عملها كميليشيات متمردة، وكميليشيات عابرة للحدود، ولكنها لن تكون قادرة على المواجهة الإقليمية المباشرة، وإنما سوف تعمل بأسلوب حرب العصابات، وسوف تستهدف عمليات إرهابية أو هجمات على البنية التحتية وحقول النفط في منطقة الخليج العربي. ويقترح هذا السيناريو أن هذه الميليشيات سوف تظل تسيطر على بعض نفوذها الاقتصادي، وسوف يكون تركيزها في الخارج على التجارة

غير الشرعية، لهذا سوف تعمل كعصابات إجرامية ومافيا اقتصادية. وهذا السيناريو أيضاً يقترح أن هذه الميليشيات سوف تفقد الدعم الإيراني لسبب أو لآخر، كأن تؤدي الأوضاع في الجمهورية الإسلامية إلى سقوط النظام الإيراني، من خلال إما ثورة شعبية وإما انقلاب عسكري وإما هزيمة عسكرية للنظام على يد قوى دولية أو إقليمية، أو أن تتجه السياسة الخارجية الإيرانية نتيجة الضغوط الدولية والإقليمية إلى الانكفاء على نفسها والتخلي عن دعم الميليشيات الشيعية في إطار صفقة تعقدها مع الدول الغربية. وعلى أي حال، يبدو أن السيناريو الأول غير قابل للتحقق، لأن هذه الميليشيات تواجه بالفعل أزمات مالية متكررة في لبنان واليمن والعراق، لأن سيطرتها الاقتصادية في تقهقر بسبب العقوبات الدولية عليها في لبنان أو الضربات العسكرية لقوات التحالف في اليمن، مما يجعل مواردها غير ثابتة أو كافية لمواصلة حروبها. لهذا فإن السيناريو المرجح للدور الإقليمي لهذه الميليشيات في المستقبل سوف يظل محصوراً بين السيناريوهين الثاني والثالث، حسب طبيعة سياق كل حالة. وسوف يكون مسارها المستقبلي ما بين تراجع دورها الإقليمي نتيجة تراجع نفوذها الاقتصادي، وأن تتجه هذه الميليشيات في المسار الثالث وهو سيناريو الميليشيات المتمردة، التي تعمل بأسلوب العصابات الإجرامية للاستيلاء على الموارد أو تدميرها لحرمان الخصوم من الاستفادة منها.

خلاصة

يشكل اقتصاد الميليشيات الشيعية تهديداً للأمن الإقليمي، لأن استمرار الأنشطة الاقتصادية غير الشرعية لهذه الميليشيات يجعلها قادرة على تمويل عملياتها العسكرية وأنشطتها السرية في الدول العربية. من ثم فإن المواجهة مع هذه الميليشيات يجب أن تكون مواجهة شاملة، ويجب استهداف اقتصادها على الأصعدة كافة. فعلى المستوى التشريعي يجب أن تركز الجهود العربية والدولية على اتخاذ تدابير تشريعية تمنع أنشطة جمع التبرعات في المساجد وتفرض قيوداً على نشاط الجمعيات الخيرية التي تعمل تحت ستار العمل الإنساني وتجمع التبرعات لتمويل هذه الميليشيات مما يزيد تنامي أنشطتها ومواردها الاقتصادية، ويجب فرض رقابة قانونية للحد من تحويل الأموال إلى الخارج، ويجب النظر في تشكيل لجان من رجال الدين الشيعة المعتدلين لمراقبة أوجه إنفاق زكاة الخمس، والعمل على توجيه هذه الأموال لخدمة المواطنين الشيعة في الداخل، والتأكد من عدم استثمارها لخدمة أنشطة الميليشيات في الخارج. ويجب أن تعمل الدول العربية من خلال جامعة الدول العربية والمنظمات الإقليمية على محاصرة النشاط غير الشرعي لهذه الميليشيات وتجريمه، لا سيما تجارة المخدرات وغسل

الأموال، وضرورة اتخاذ تدابير أمنية بمصادرة أموال الشركات والمؤسسات التابعة لهذه الميليشيات ومنع البنوك من التعامل مع أفرادها. ويجب تعزيز قدرات الدول في مواجهة الميليشيات بتقديم مزيد من المساعدات التنموية التي تعزز دورها في مواجهة هذه الميليشيات التي تحاول أن تؤدي دوراً بديلاً عنها.

وعلى المستوى العسكري، يجب دعم وتعزيز قدرات الجيوش النظامية في العالم العربي لتستطيع أداء دورها في حماية الأمن الداخلي وحماية الدولة من التهديدات الخارجية، وعقد اتفاقات دولية تمنع بيع أسلحة للميليشيات في مناطق النزعات. وعلى المستوى السياسي يجب أن تركز الجهود العربية على إقناع المجتمع الدولي بضرورة نزع سلاح هذه الميليشيات وفقاً لقرارات الأمم المتحدة الصادرة في هذا الشأن، كما يجب أن تعمل الجهود العربية على إقناع القوى الدولية بالامتناع عن اتباع سياسة انتقائية في تجريم هذه الميليشيات، فيجب اتخاذ موقف دولي موحد تجاهها، لأنها لا تستهدف الأمن العربي فقط بل الأمن الدولي عموماً. من ثم يجب الاستمرار في فرض العقوبات الاقتصادية على الأنشطة والكيانات التي تمول هذه الميليشيات، ومن المهم في هذا السياق تكثيف التواصل مع القوى الشيعية المعتدلة، وعقد مؤتمر دولي يجرّم نشاط الميليشيات المسلحة سُنّية كانت أو شيعية.

المراجع والمصادر

- (1) محمد الساعدي، "نظرة في واقع التنظيم القانوني لدمج الميليشيات: العراق كنموذج للدراسة"، مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية، (طرابلس لبنان): مركز جيل البحث العلمي، العدد 1، يناير 2015)، ص116.
- (2) محمد قشقوش، "الميليشيات غير النظامية بالمنطقة العربية"، دورية اتجاهات الأحداث، (القاهرة: مركز دراسات المستقبل للبحوث والدراسات المتقدمة، العدد الثاني، سبتمبر 2014)، ص31.
- (3) سيار الجميل، "المشروع العراقي: أجندة بلا ميليشيات أوليغارشية"، إيلاف، تاريخ الاطلاع: 1 ديسمبر 2018. <http://cutt.us/ZRPfe>
- (4) James J. Smith, "U. S. Post Conflict Integration Policy of Militias In Iraq", (Monterey: M. A thesis, Naval Postgraduate School, March 2008), p 5.
- (5) Ibid., p 6.
- (6) AMM Quamruzzaman, "The Militia Movement In Bangladesh Ideology, Motivation, Mobilization, Organization, And Ritual, Kingston", (Canada, Ontario, M. A thesis, Queen's University ,May, 2010.), p. 8.
- (7) Augustine Ikelegbe and Wafula Okumu, "Introduction: towards conceptualisation and understanding of the threats of armed non-state groups to human security and the state in Africa". in ; Wafula Okumu and Augustine Ikelegbe (eds), *Militias, Rebels and Islamist Militants: Human Insecurity and State Crises in Africa*, (Pretoria: Institute for Security Studies, 2010), p. 7.
- (8) Dara Kay Cohen and Ragnhild Norda, "Do States Delegate Shameful Violence to Militias? Patterns of Sexual Violence in Recent Armed Conflicts", *Journal of Conflict Resolution*, (USA: University of Maryland ,2015),p.879.
- (9) AMM Quamruzzaman, "The Militia Movement In Bangladesh Ideology", *Motivation, Mobilization, Organization, And Ritual*, (Kingston, Ontario, (Canada : M.A thesis, Queen's University ,May, 2010),pp.8,9.
- (10) Hesam Forozan and Afshin Shahi, "The Military and the State in Iran: The Economic Rise of the Revolutionary Guards", *Middle East Journal*, (Washington: D. C: Middle East Institute, Vol. 71, No. 1, winter 2017), p. 68.
- (11) محمد الساعدي، مرجع سبق ذكره، ص116.
- (12) سيار الجميل، مرجع سبق ذكره.
- (13) محمد قشقوش، مرجع سبق ذكره، ص31.
- (14) Augustine Ikelegbe and Wafula Okumu, *op. cit.*, p. 22.
- (15) يوسف الديني، "أجيال الميليشيات والفوضى"، الشرق الأوسط، تاريخ الاطلاع: 24 أكتوبر 2018. <http://cutt.us/hs/ZO>
- (16) المرجع السابق.
- (17) دوما، بي. إس، عبد الإله النعيمي (ترجمة)، الاقتصاد السياسي للحروب الأهلية: تحليل مقارن لحالات أنجولا وكولومبيا وسيراليون وسريلانكا، (بغداد: دراسات عراقية، الطبعة الأولى، 2008)، ص20.
- (18) أديب نعيمة: الدولة الغنائمية والربيع العربي، (بيروت: دار الفارابي، الطبعة الأولى، 2014)، ص216.
- (19) المرجع السابق، ص225 و237 و238.
- (20) عبد الحسين شعبان، "الأزمة العراقية الراهنة: مستقبل الدولة والسيناريوهات المحتملة"، مجلة المستقبل العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 452، 2016)، ص25، 26.
- (21) عادل زقاغ، سفيان منصور، "الاقتصاد السياسي للأزمة الليبية"، سياسات عربية، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، العدد 25، مارس 2017)، ص49.
- (22) المرجع السابق، ص50.
- (23) لمزيد من التفصيل راجع: سعد الدين على الشهراني، "العامل الاقتصادي في الظاهرة الإرهابية"، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، (الرياض: المجلد 30، العدد 59، 2014).
- (24) Phil Williams, "Criminals, Militias, and Insurgents, Organized Crime in Iraq", *Report*, (Pennsylvania: Strategic Studies Institute (SSI), June 2009), p 234- 236.
- (25) Omar Bortolazzi, *The Making of a Shiite Bourgeoisie in Lebanon Political Mobilisation, Economic Resources and Formation of a Social Group*, (Paris: Ph. D thesi, Università di Bologna in cotutela con Università Paris I Panthéon Sorbonne, 2015), p 142, 144.

- (26) *Ibid.*, p. 144, 147.
- (27) Phil Williams, *op. cit.*, p. 64.
- (28) *Ibid.* , p. 78.
- (29) *Ibid.*, p. 77-80.
- (30) Mark Deweaver, "Decentralized Rent Seeking In Iraq's Post-ISIS Economy: A Warning From The Concrete Block Industry", *IRIS Iraq Report*, Sulaimani (Iraq: American University of Iraq, August 2007), p 4.
- (31) Phil Williams, *op. cit.* pp. 157-159.
- (32) *Ibid.*, pp. 159-161.
- (33) حسين الوداعي، "السوق السوداء واقتصاد الحرب والغنيمة"، اليمن بريس، تاريخ الاطلاع: 2 أبريل 2019. <http://cutt.us/BWALO>. راجع أيضًا بالتفصيل: فريق الخبراء المعني باليمن، "التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني باليمن المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن 20"، الأمم المتحدة، مجلس الأمن الدولي، 26 يناير 2016.
- (34) Ayman El-Dessouki, "The internal and external roles of Iraqi popular mobilization forces", *African Journal of Political Science and International Relations*, (Nairobi: Vol. 11(10), October 2017), pp. 274.
- (35) معتز سلامة، "إيران والأمن القومي العربي 2016-1919"، آفاق عربية، القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، العدد الأول، مارس 2017، ص38-39.
- (36) خالد بن إبراهيم الفضالة، "أمن الخليج العربي في ظلّ التحديات الإقليمية"، دراسات، (المنامة: مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، المجلد الثاني، 2015)، ص9.
- (37) إيمان إبراهيم الدسوقي، "معضلة الاستقرار في النظام الإقليمي العربي"، مجلة المستقبل العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 434)، ص76.
- (38) "دوامة الفوضى: أثر الجيوش الموازية على الاستقرار في الشرق الأوسط"، مركز المستقبل للدراسات المتقدمة، تاريخ الاطلاع: 2 أبريل 2019. <http://cutt.us/DShyW>
- (39) دنيس روس، "كيفية التعامل مع إيران، الشرق الأوسط"، تاريخ الاطلاع: 2 أبريل 2019. <http://cutt.us/Ajwj>
- (40) "مجموعة الدعم الدولية تحيي القرار 1559"، الشرق الأوسط، تاريخ الاطلاع: 2 أبريل 2019. <https://aawsat.com/home/article/1110391>
- (41) Julia Tierney, "Constructing Resilience: Real Estate Investment, Sovereign Debt and Lebanon's Transnational Political Economy", (California: Ph D Thesis, the Graduate Division of the University of California, Spring 2017), p. 145
- (42) ماثيو ليفيت، "مشكلة أوروبا مع حزب الله - الجزء الثاني"، معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، تاريخ الاطلاع: 2 أبريل 2019. <http://cutt.us/sVBZq>
- (43) المرجع السابق.
- (44) د.معتز سلامة، "تكميش إيران: استراتيجية خليجية بديلة لترشيد استراتيجية ترامب"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، تاريخ الاطلاع: 2 أبريل 2019. <http://cutt.us/YPB3V>
- (45) حنين غدار، "تأثير العقوبات الأمريكية على تحركات ميليشيا إيران في لبنان"، مجلة المجلة، (لندن: العدد 1624، أكتوبر 2016)، ص22.
- (46) عبد الناصر المودع، مرجع سبق ذكره، ص109.